

واقع الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية لمواد غذائية زراعية رئيسية خلال الفترة 2013-2022

The State of Food Security in Algeria: An Analytical Study of Key Agricultural Food Products During the Period 2013–2022

بن بتيش بلال

Benbettiche Bilal

مخبر البحث في الاقتصاد المطبق من أجل حوكمة الموارد وتنمية الإقليم، المركز الجامعي بتيبازة (الجزائر)،

benbettiche.bilal@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر : 2025.07.21

تاريخ القبول : 2025.07.16

تاريخ الاستلام : 2025.05.27

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2013–2022، من خلال تتبع تطور إنتاج عدد من المواد الزراعية الأساسية ومقارنة ذلك بحجم الواردات والصادرات والمتاح للاستهلاك، وذلك بهدف تقييم قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الطلب المحلي وتحديد درجة التبعية الغذائية للخارج. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مستندا إلى بيانات كمية وإحصائية رسمية. توصلت الدراسة إلى أن الأمن الغذائي في الجزائر لا يزال يواجه تحديات هيكلية أبرزها ضعف وتذبذب الإنتاج المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية الحاجيات الغذائية، خاصة في المواد الأساسية كالحبوب، كما بينت النتائج تحسنا تدريجيا في بعض المنتجات كالبطاطس والتمور، مما يعكس إمكانية تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي في حال توفرت سياسات داعمة. وتوصي الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة تعزز الإنتاج الزراعي المحلي، وتقلص من الفجوة الغذائية، مع تحسين آليات التصدير.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، المتاح للاستهلاك.

تصنيف JEL: Q18

Abstract: This study aims to analyze the state of food security in Algeria during the period 2013–2022 by tracking the development of the production of several essential agricultural commodities and comparing it with the volume of imports, exports, and the available food supply. The goal is to assess the capacity of national production to meet local demand and determine the degree of food dependency on foreign sources. The study adopts a descriptive and analytical approach based on quantitative and official statistical data. The findings indicate that food security in Algeria continues to face structural challenges, most notably the weakness and fluctuation of local production and the heavy reliance on imports to meet food needs, especially for staple crops such as cereals. However, the results also show gradual improvement in the production of certain goods such as potatoes and dates, which reflects the potential for achieving higher levels of self-sufficiency if supportive policies are implemented. The study recommends adopting a comprehensive national strategy that strengthens local agricultural production, reduces the food gap, and improves export mechanisms.

Keywords: Food Security, Self-sufficiency, Food Gap, Available for Consumption

JEL Classification Codes: Q18

المؤلف المرسل : بن بتيش بلال، bilal2061@hotmail.fr

1. مقدمة

يشكل الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية التي تحدد مدى استقرار أي دولة وقدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل التغيرات العالمية المتسارعة التي تؤثر على نظم الإنتاج الغذائي وتوزيعه، أصبحت قضية الأمن الغذائي أكثر تعقيدا وأهمية خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية حاجاتها الغذائية، الجزائر التي تتمتع بموقع استراتيجي وإمكانيات زراعية متنوعة تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أمنها الغذائي، حيث تتداخل عوامل متعددة لتؤثر على توازن السوق المحلي وإنتاج المواد الغذائية الأساسية.

يعتبر تحليل واقع المواد الغذائية الزراعية الأساسية في الجزائر أمرا حيويا لفهم طبيعة هذه التحديات وآثارها على القدرة المحلية في توفير الغذاء الكافي والمستدام، إن المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب، البقوليات، والمنتجات الزراعية الأخرى تمثل العمود الفقري للمنظومة الغذائية، ويعد تقييم إنتاجها واستهلاكها والواردات المتعلقة بها مؤشرا هاما لقياس مدى تلبية الاحتياجات المحلية.

من خلال دراسة هذه المعطيات وتحليلها، يمكن الكشف عن مواطن الضعف والقصور في منظومة الإنتاج الغذائي، بالإضافة إلى تحديد الاتجاهات المستقبلية التي قد تؤثر على الأمن الغذائي في البلاد.

انطلاقا مما سبق، تهدف دراستنا للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية للمواد الغذائية الزراعية الرئيسية للفترة 2013-2022؟ ومن الإشكالية الرئيسية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:
 - ما مدى قدرة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الزراعية على تلبية حجم الاستهلاك الغذائي المتاح في الجزائر خلال الفترة 2013-2022؟
 - كيف أثر كل من الصادرات والواردات الغذائية على التوازن الغذائي المحلي وعلى مستوى الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟ وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:
 - يعاني الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الزراعية الأساسية في الجزائر من عدم كفايته لتغطية حجم المتاح للاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية والاعتماد المتزايد على الواردات.
 - تؤثر الصادرات والواردات الغذائية على التوازن الغذائي والأمن الغذائي في الجزائر.
- حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022، من خلال دراسة تطور إنتاج مجموعة من المواد الغذائية الزراعية الأساسية، وتركز الدراسة على مدى قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب الداخلي، والكشف عن مستوى الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة، كما تسعى إلى تحديد المواد التي تمتلك الجزائر فيها إمكانات لتحقيق فائض قابل للتصدير، وتحليل العلاقة بين حجم الإنتاج والمتاح للاستهلاك. وتتمثل أهمية الدراسة في إبراز مساهمة الإنتاج الوطني من المواد الغذائية الزراعية الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال تحليل توازن العرض والطلب، وقياس الفجوة الغذائية، وتحديد مدى الاعتماد على الواردات وإمكانية تحقيق فائض للتصدير.
- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد على المنهج المنهجي الوصفي التحليلي، حيث يتم من خلاله وصف وتحليل تطور إنتاج المواد الغذائية الزراعية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2013-2022، ومقارنة هذا الإنتاج بحجم الاستهلاك، الواردات، والصادرات. كما يعتمد على تحليل بيانات إحصائية رسمية بهدف تقييم مدى تحقيق الأمن الغذائي واستكشاف التحديات والفرص المرتبطة به.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين، حيث يتناول المحور الأول الإطار النظري لبعض التعاريف والمفاهيم ذات الصلة بالموضوع، أما المحور الثاني فيركز على الجانب التحليلي التطبيقي، من خلال دراسة تطور إنتاج واستهلاك عدد من المواد الزراعية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2013-2022، كالقمح، الشعير، الذرة، البطاطا، البقوليات، زيت الزيتون والتمور، مع تقييم مدى مساهمة هذه المنتجات في تحقيق الأمن الغذائي، ومستوى الاعتماد على الواردات، سعياً لتقديم قراءة موضوعية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر.

كما تم الاعتماد على دراسات سابقة نذكر منها دراسة "الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر"، كمال الدين بن عيسى، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04 العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 168-179، وفيه الباحث تطرق إلى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تسليط الضوء على مختلف التهديدات والعوامل التي قد تجعل هذا الأمن عرضة للهشاشة وعدم الإستقرار من خلال استعراض تطور الإنتاج الغذائي الوطني، وتحليل مسارات الفجوة الغذائية التي تعكس الفرق بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الاستهلاكية، إضافة إلى إبراز الجهود والإجراءات التي تبنتها الدولة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، بما يسهم في تقليص التبعية الغذائية للخارج وضمان استدامة توفر الغذاء للسكان.

وكذا دراسة "دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018"، وسيلة واعر، قمرية دوفي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08 العدد 02، 2021، ص ص 64-84. وفيه يتناول الباحث وضعية الأمن الغذائي للدول العربية وفق مؤشرات الأمن الغذائي وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تكثيف الجهود العربية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق أمن غذائي عربي.

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والمصطلحات المرتبطة به

شكل الأمن الغذائي أحد المفاهيم الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعبر عن قدرة المجتمع على تأمين الغذاء الكافي والأمن لجميع أفرادها، ويتفرع عن هذا المفهوم عدد من المصطلحات المرتبطة به، مثل الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، والتي تستخدم لفهم وتحليل واقع إنتاج واستهلاك الغذاء داخل الدول، وتقييم مدى اعتمادها على مصادر خارجية لتغطية حاجياتها الغذائية.

2.1. مفهوم الأمن الغذائي

يعرف على أنه أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التبذير لكل السلع الغذائية إبتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك (غراب، 2015، صفحة 86).

كما عرفت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد، في كل الأوقات، قادرين على الحصول على ما يكفيهم من الغذاء والأمن والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم من أجل حياة صحية ونشطة، ويقوم هذا المفهوم على أربعة أبعاد رئيسية: وفرة الغذاء، إمكانية الوصول إليه، استقراره، وجودته وسلامته (عاشوري، 2024، صفحة 333). وعرف أيضا أنه قدرة الدولة على تأمين حاجات سكانها من الغذاء بالكميات الكافية والجودة المناسبة، وتوفيرها بشكل عادل في جميع أنحاء البلاد، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو عبر توفير موارد مالية ذاتية كافية لإستيراد ما تعجز عن إنتاجه، وذلك دون التعرض لضغوط إقتصادية أو سياسية خارجية. وباستمرارية طوال السنة (بكدي، 2013، صفحة 189).

وحسب القانون الجزائري هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة (القانون رقم 08-16 يتضمن التوجه الفلاحي ، 2008، صفحة 06)، كما صرح هذا القانون إلى ضرورة تبني الجزائر المفهوم الأمن الغذائي المستدام رغم عدم ذكر المصطلح صراحة كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالعمل على تطوير الفلاحة الوطنية لتكون مفيدة اقتصاديا واجتماعيا ومستدامة بيئيا من خلال المحافظة على خصوصيات الفلاحة المحلية وتكييف أنظمة إنتاج تحافظ على خصوبة التربة وتقلل من تدهور الأراضي مع ضمان الاستخدام الرشيد لمياه الري، وتشجيع الشباب على العمل في الفلاحة وتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف والرفع من القدرة الشرائية لفئة الفلاحين بحماية مداخيلهم، كما نصت المادة 35 من الدستور لسنة 2020 المعدل كالتالي: تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات (ضو، 2022، صفحة 61)، ومن هذا النص يتبين وجود التزام صريح من طرف الدولة بضمان وتوفير مختلف الحقوق الأساسية للمواطنين، ويعد الحق في الغذاء من أبرز هذه الحقوق وأشدّها ارتباطا بالحياة والكرامة الإنسانية. وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار هذا النص آلية دستورية جوهرية تمثل أحد المسارات القانونية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه وحمايته في إطار السياسات العامة للدولة

يستخلص من مجمل التعاريف المقدمة أن هذا المفهوم يعد من المفاهيم المركبة ذات الأبعاد المتعددة، فهو لا يقتصر على مجرد وفرة الغذاء من حيث الكمية، بل يتعداها ليشمل مجموعة من العناصر المتكاملة، مثل القدرة الاقتصادية والمادية على الوصول إلى الغذاء، ضمان جودته وسلامته، بالإضافة إلى استمرارية توفره على مدار السنة، دون انقطاع أو تقلبات تؤثر في استقراره، كما يبرز الأمن الغذائي كبعدٍ أساسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، عبر الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتقليص الفاقد والتبذير الغذائي في مختلف حلقات السلسلة الغذائية، من الإنتاج إلى الاستهلاك.

وفي السياق الجزائري، يتضح أن الأمن الغذائي يحظى بمكانة مركزية ضمن السياسات العمومية، ويجسد هذا المفهوم حقا إنسانيا أصيلا، تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال توفير الغذاء الكافي والأمن لجميع أفراد المجتمع بشكل منتظم، بما يضمن حياة صحية وكرامة للجميع.

2.2 الفجوة الغذائية

تعرف على أنها مدى قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجات الاستهلاك الغذائي على المستوى المحلي، حيث تعد مؤشرا على حجم التحديات الغذائية التي تواجهها الدولة، ويتم قياس هذه الفجوة من خلال الفرق بين إجمالي الطلب على المنتجات الغذائية المختلفة وإجمالي ما يتم إنتاجه محليا، وكلما اتسع هذا الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد الوطني في تغطية الإحتياجات الغذائية، مما يدفع الدولة إلى الاعتماد على الاستيراد لتأمين النقص وضمان تلبية الطلب المحلي (لعلام و بنون، 2023، صفحة 209).

كما عرف على أنها الفرق بين ما تستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الإحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة أخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وحجم الإستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية (حفناوي، 2023، صفحة 16).

وتعرف أيضا على أنها تمثل الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية مؤشرا على اختلال التوازن بين العرض والطلب، ويعود هذا الاختلال أساساً إلى تفوق معدلات نمو الإستهلاك على معدلات نمو الإنتاج، ففي الوقت الذي يشهد فيه الطلب الغذائي ارتفاعا متزايدا، لا يواكبه الإنتاج المحلي بنفس الوتيرة، ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية، وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي، وبالتالي زيادة اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاتها الغذائية (بوسمينة، 2022، صفحة 552).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الفجوة الغذائية تعد مؤشرا أساسيا لقياس مستوى الأمن الغذائي في أي دولة، إذ تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي في تغطية الطلب الداخلي على السلع الغذائية الأساسية، ويقاس هذا الفرق بين ما ينتج محليا وما يحتاج إليه السكان فعليا، وكلما اتسعت هذه الفجوة دل ذلك على ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مما تضطر الدولة إلى الاعتماد المتزايد على الاستيراد، كما أن الفجوة الغذائية ليست ثابتة، بل تتأثر بعوامل متعددة، أبرزها تذبذب الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وتغير أنماط الإستهلاك، وتقلبات الأسعار العالمية، وتشير هذه المعطيات إلى أن استمرار اتساع الفجوة الغذائية يهدد تحقيق الاكتفاء الذاتي ويضعف من قدرة الدولة على تأمين غذائها بشكل مستدام، ما يستوجب وضع سياسات إنتاجية فعالة للحد منها وتعزيز الأمن الغذائي المحلي.

3.2 الاكتفاء الذاتي

يعرف على أنه قدرة المجتمع على تلبية احتياجاته الغذائية بالكامل اعتمادا على موارده وإمكاناته المحلية، دون اللجوء إلى الاستيراد (حفياني، 2023، صفحة 42). ويمثل بذلك مفهوما يختلف جوهريا عن الأمن الغذائي، حيث يركز الاكتفاء الذاتي على الإنتاج المحلي فقط، في حين يشمل مفهوم الأمن الغذائي قدرة الدولة على توفير الغذاء سواء عبر الإنتاج المحلي أو من خلال الاستيراد (لعلام و بنون، 2023، صفحة 209). ويتم قياس مستوى الاكتفاء الذاتي باستخدام المعادلة التالية (حفياني، 2023، صفحة 42): $\text{درجة الاكتفاء الذاتي} = (\text{الإنتاج المحلي} \div \text{المتاح للاستهلاك}) \times 100\%$

إن مقياس الاكتفاء الذاتي من المؤشرات الكمية التي تحسب بناءً على كميات الإنتاج والإستهلاك دون الاعتماد على القيم النقدية، مما يجعله غير متأثر بتقلبات الأسعار، لذلك يعتبر هذا المقياس أداة أكثر واقعية في تقييم حالة الأمن الغذائي على المستوى الوطني، إذ يعكس بوضوح مدى قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب الإستهلاكي. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي يشكل مؤشرا مقلقا، كونه يهدد الأمن الغذائي الذي يعد بدوره ركيزة أساسية من ركائز الأمن الوطني من منظور اقتصادي (جناد، 2023، صفحة 435).

03. واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية للمواد الغذائية الزراعية الرئيسية للفترة 2013-2022

يعد تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خطوة أساسية لفهم مدى قدرة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الزراعية الأساسية على تلبية احتياجات الإستهلاك الوطني، وانطلاقا من ذلك تعتمد هذه الدراسة على تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالإنتاج، المتاح للاستهلاك، الواردات، والصادرات خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022، وفيما يلي يتم عرض جداول توضح المؤشرات الكمية لكل مادة غذائية مدروسة.

1.3 الحبوب

الجدول 1. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الإستهلاك من الحبوب في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4717.64	2783.40	4392.30	5633.45	6065.94	3478.07	3445.16	3760.35	3435.23	4912.23	الإنتاج
11041.58	13003.23	12381.47	17215.72	16734.56	12912.30	13382.91	13824.26	12430.53	7501.93	الواردات
57.36	39.87	57.53	37.96	12.41	0.93	5.76	3.14	0.03	0.75	الصادرات
15701.86	15746.76	16716.24	22811.21	22788.09	16389.44	16822.31	17584.61	15865.73	12413.41	المتاح
										للاستهلاك

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42-

43 القسم 03-06-07.

تعتبر الحبوب من المكونات الأساسية في النظام الغذائي للمواطن الجزائري فهي النظام الغذائي للسكان ومصدر غني بالطاقة لتوفره على كميات معتبرة من الكربوهيدرات المعقدة، بالإضافة إلى البروتينات النباتية، الألياف، الفيتامينات ومختلف المعادن كالحديد والمغنسيوم.

يظهر إنتاج الحبوب في الجزائر تذبذبا ملحوظا على مر السنوات وهي كميات غير كافية لتغطية الطلب الذي أدى إلى اللجوء إلى إستيراد كميات كبيرة منها بهدف تغطية الاكتفاء الذاتي للسكان.

يفسر ذلك التذبذب في إنتاج الحبوب في الجزائر إلى عوامل داخلية كنقص في التكنولوجيا الزراعية المستعملة وسوء التسيير وعوامل خارجية كالتغير في المناخ وهو ما يدفع الدولة إلى استيراد كميات متزايدة من الحبوب لتفادي الأزمات الغذائية وهذا الواقع يتطلب إعادة هيكلة السياسة الزراعية الوطنية والتركيز على تنمية الإنتاج المحلي لضمان الأمن الغذائي وتقليل التبعية.

من هنا يمكن أن نستخلص أن تذبذب إنتاج الحبوب في الجزائر يعكس هشاشة النظام الزراعي الوطني في مواجهة التغيرات المناخية وضعف البنية التحتية وقد أدى هذا الواقع إلى ارتفاع مستمر في واردات الحبوب مما يشكل عبئا اقتصاديا ويهدد الأمن الغذائي لذلك فإن تحقيق الاستقرار في إنتاج الحبوب يتطلب رؤية إستراتيجية شاملة تركز على تحديث وسائل الإنتاج، دعم الفلاحين وتوسيع الزراعة في المناطق ذات الإمكانيات العالية بهدف ضمان الاكتفاء الذاتي المستدام .

2.3 القمح

الجدول 2. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من القمح في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
3000	2168.39	3106	3876.88	3981.22	2436.50	2440.10	2656.73	2436.20	3299.05	الإنتاج
6869.56	8286	6665.68	7911.38	6987.30	8079.16	8225.65	8504.86	7417.01	4822.95	الواردات
0.31	0.03	0.90	0.01	0.05	0.24	00	00	00	00	الصادرات
9869.25	10454.36	9770.78	11788.25	10968.47	10515.42	10665.75	11161.59	9853.21	8122	المتاح للاستهلاك

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42-

43 القسم 03-06-07.

يظهر الإنتاج المحلي تقلبات واضحة على مدار السنوات، ففي الفترة بين سنة 2013 وسنة 2016 شهد الإنتاج إنخفاضا ملحوظا، حيث تراجع من 3299.05 ألف طن إلى 2436.50 ألف طن ومع بداية سنة 2017 بدأ الإنتاج في التحسن تدريجيا ليصل إلى أعلى مستوياته في سنة 2018 حيث بلغ 3981.22 ألف طن، لكنه عاد ليشهد تذبذبات بعد ذلك متأثرا بالظروف الاقتصادية أو العالمية مثل أزمة كورونا في سنة 2020، ليصل في النهاية إلى 3000 ألف طن في سنة 2022.

أما بالنسبة للواردات فقد كانت هناك زيادة ملحوظة خلال معظم السنوات مع قفزة نوعية في سنتي 2014 و2015 حيث بلغت 7414.01 ألف طن و8504.86 ألف طن على التوالي وهو يعكس احتمالية زيادة الاعتماد على البضائع المستوردة لتلبية الطلب المحلي، بعد سنة 2018 بدأت الواردات في التراجع التدريجي إلا أنها ظلت في مستويات مرتفعة مما يدل على استمرار الحاجة إلى الواردات بشكل كبير.

أما فيما يتعلق بالصادرات كانت منخفضة جدا حيث لم تتجاوز 0.5 ألف طن، هذا يعكس أن القمح منتج استراتيجي مخصص أساسا للطلب المحلي ولا يوجد فائض للتصدير.

أما المتاح للإستهلاك فهو يعكس الاتجاهات العامة للاقتصاد المحلي، حيث كان هناك ارتفاع مستمر في المتاح للاستهلاك بين سنة 2013 وسنة 2019 مما يدل على زيادة توافر السلع في السوق المحلي والتي تزامنت مع زيادة الإنتاج والواردات إلا أنه في عام 2020 شهدنا إنخفاضا ملحوظا في المتاح للاستهلاك بسبب تأثيرات جائحة كورونا على الإنتاج والاستهلاك، لكن سرعان ما بدأ المتاح للاستهلاك في الإرتفاع مجددا في سنة 2021 .

مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد المحلي يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجات السوق، في ظل ضعف واضح في الصادرات، وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب الداخلي بشكل كاف. كما يظهر المتاح للاستهلاك صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي العام، حيث يعكس تأثير التقلبات العالمية والأحداث الدولية على التوازن الغذائي.

لتحقيق استدامة اقتصادية وغذائية أكبر يصبح من الضروري التركيز على زيادة الإنتاج المحلي، وتحسين القدرة التصديرية، مع تقليل الاعتماد على الواردات، بما يعزز السيادة الغذائية ويقلل من هشاشة الإقتصاد في وجه الأزمات الخارجية.

3.3 الشعير

الجدول 3. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من الشعير في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الإنتاج	1600	555.36	1213.14	1647.75	1957.32	969.70	919.91	1030.56	339.40	1498.64
الواردات	370.02	730.19	876.89	696.14	356.37	541.56	879.22	750.03	770.22	308.22
الصادرات	0.30	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المتاح للإستهلاك	1970.02	1285.55	2090.03	2343.89	2313.69	1501.26	1799.13	1780.59	1109.62	1806.86

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42-43 القسم 03-06-07.

تشير البيانات المتعلقة بمحصول الشعير خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022 إلى وجود اختلالات واضحة في الأداء الإنتاجي والإقتصادي لهذا القطاع الزراعي الحيوي، حيث يلاحظ تذبذب في الإنتاج المحلي من سنة إلى أخرى، مما يعكس هشاشة البنية الزراعية وضعف القدرة على التنبؤ بالإنتاج أو التحكم في مستوياته. ففي حين شهدت بعض السنوات أداء جيد مثل سنة 2018 وسنة 2019، بلغ الإنتاج فيهما ما يزيد عن 1600 ألف طن، إلا أن سنوات أخرى مثل سنتي 2014 و2021 سجلت مستويات متدنية جدا، وهو ما يدل على تأثر هذا القطاع بالتقلبات المناخية، وغياب الدعم الفني والتقني المستدام للمزارعين. هذا الاضطراب الإنتاجي انعكس اقتصاديا على حجم الواردات التي ارتفعت في السنوات التي انخفض فيها الإنتاج، لتسد النقص في السوق المحلية، وهو ما يشير إلى اعتماد الدولة على الاستيراد كحل سريع لتعويض العجز، ومن الملاحظ أن الشعير لم يسجل صادرات تقريبا طوال الفترة المدروسة، مما يؤكد أن الاستهلاك المحلي يستنزف كامل الإنتاج، ويعد الشعير من السلع الزراعية المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي، نظرا لدوره الرئيسي في تغذية الثروة الحيوانية، وبالتالي فإن تذبذب المتاح للاستهلاك لا يؤثر فقط على سوق الشعير، بل يمتد تأثيره إلى قطاعات أخرى مثل اللحوم والألبان.

4.3 الأرز

الجدول 4. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من الأرز في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
0.31	0.31	0.30	0.23	0.24	0.21	0.24	00	00	00	الإنتاج
177.70	135.66	129.19	128.73	189.14	129.77	110.55	113.86	117.31	86.47	الواردات
00	00	0.56	0.30	0.03	0.02	0.01	00	00	00	الصادرات
177.91	135.76	128.63	128.73	189.35	129.96	110.78	113.86	117.31	86.47	المتاح
										للاستهلاك

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42

43 القسم 03-06-07.

تشير البيانات إلى أن هذا القطاع يعتمد بشكل شبه كامل على الواردات لتلبية الطلب المحلي، حيث أن الإنتاج المحلي يكاد يكون معدوما في السنوات الأولى (2013-2015)، ثم يبدأ بالظهور بشكل محدود جدا من سنة 2016، دون أن يتجاوز 0.31 ألف طن حتى سنة 2022، وهي كميات ضئيلة لا تساهم بشكل فعال في تلبية الطلب.

أما الواردات فقد كانت المصدر الرئيسي لتغطية احتياجات السوق، حيث تراوحت بين 86.47 ألف في سنة 2013 إلى ذروتها عند 189.14 ألف طن في سنة 2018، ما يعكس اعتمادا كبيرا على الاستيراد، سواء بسبب عدم توفر الإنتاج المحلي أو ضعف الإمكانيات الزراعية.

بالنسبة للصادرات سجلت قيما متدنية لم تتجاوز 0.56 ألف طن في سنة 2020، ثم تعود إلى الصفر في سنتي 2021 و2022، مما يشير إلى أن السوق موجه بالكامل للاستهلاك المحلي، دون أي مساهمة حقيقية في التجارة الخارجية.

أما المتاح للاستهلاك فهو شبه متطابق مع الواردات، مما يدل على أن كل الكمية المستوردة تقريبا تذهب مباشرة للاستهلاك، دون تخزين، وهذا يوضح أن السوق يعاني من فجوة كبيرة في الإنتاج المحلي، ويعتمد كلياً على الخارج لتلبية حاجياته. من هنا يمكن القول أن القطاع الزراعي يعاني من ضعف شديد في الإنتاج المحلي وانعدام شبه تام للصادرات، مما يجعله تابعا بشكل كبير للواردات. هذه الوضعية تضعف الأمن الغذائي المرتبط بهذا المنتج، وتجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، سواء من حيث الأسعار أو توفر المنتج. ولتقليل هذا الاعتماد من الضروري وضع استراتيجية واضحة لدعم الإنتاج المحلي، سواء عبر الاستثمار في البنية التحتية، أو عبر تحفيز المنتجين المحليين. إضافة إلى دراسة إمكانيات فتح أسواق خارجية مستقبلية للصادرات بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

5.3 الذرى

الجدول 5. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من الذرى في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
11.68	18.88	3.48	7.33	9.13	6.97	12.65	5.46	3.03	1.25	الإنتاج
3572.63	3783.77	4633.81	8445.57	9156.99	4142.14	4116.23	4418.11	4108.66	2278.45	الواردات
00	0.01	0.01	0.03	00	0.22	2.37	00	00	00	الصادرات
3584.31	3802.64	4637.28	8452.87	9157.29	4148.89	4126.51	4423.57	4111.69	2403.45	المتاح
										للاستهلاك

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42

43 القسم 03-06-07.

تعكس البيانات المقدمة اعتمادا شبه كلي على الواردات، حيث بلغت قيمتها مستويات مرتفعة جدا مقارنة بالإنتاج المحلي، الذي ظل منخفضا طوال الفترة، فقد تراوح الإنتاج بين 1.25 ألف طن في سنة 2013 ليصل إلى ذروته عند 18.88 ألف طن في سنة 2021، وهو تحسن نسبي لكنه لا يزال غير كاف لمنافسة حجم الواردات، التي تجاوزت 4000 ألف طن في معظم السنوات، بل بلغت ذروتها 9156.99 ألف طن سنة 2018، هذا التفاوت الكبير بين الإنتاج والواردات يشير إلى غياب الاكتفاء الذاتي وإعتماد السوق الداخلي على الاستيراد لتغطية حاجياته الأساسية.

أما الصادرات فهي ضئيلة جدا، حيث سجلت أرقاما هامشية لا تتجاوز 2.37 ألف طن في أفضل الأحوال (سنة 2016)، وكانت معدومة تماما في سنوات أخرى، وهذا يدل على أن الإنتاج لا يتجاوز حدود الاستهلاك المحلي، ولا توجد قدرة تنافسية لتصدير الفائض.

وبالنظر إلى المتاح للاستهلاك، فهو يتطابق تقريبا مع قيمة الواردات، مما يوضح أن السوق يستهلك تقريبا كل ما يتم استيراده، دون وجود فائض للتخزين أو التصدير، وهو ما يعكس هشاشة في منظومة الإنتاج والتوزيع. ورغم ارتفاع الإنتاج قليلا في بعض السنوات مثل سنة 2021، إلا أن تأثيره يظل هامشيا أمام الأرقام الكبيرة للواردات.

من هنا يمكن القول أن ضعف القدرة الانتاجية المحلية، مقابل اعتماد شبه كامل على الواردات لتلبية الطلب، يشكل تهديدا مباشرا للأمن الغذائي الوطني. فالذرة تعد من المحاصيل الأساسية في تغذية الإنسان، وأي خلل في تأمينها محليا يعرض الدولة لمخاطر ارتفاع الأسعار العالمية أو اضطرابات سلاسل التوريد، ويبرز هذا الوضع ضرورة الإسراع في تبني استراتيجية وطنية لتعزيز إنتاج الذرة محليا، ضمن مقارنة شاملة للأمن الغذائي تقوم على تقليل التبعية الخارجية وتعزيز القدرة الذاتية على إنتاج السلع الأساسية.

6.3. بطاطس

الجدول 6. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من البطاطس في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الإنتاج	4299.82	4360.88	4659.48	5020.26	4653.32	4606.40	4759.68	4539.58	4673.52	4928.03
الواردات	108.50	64.40	62.15	90.46	110.44	141.69	87.17	152.94	123.58	74.96
الصادرات	1.63	0.43	2.15	4.55	0.82	0.82	2.62	0.03	0.69	0.82
المتاح للاستهلاك	4406.69	4424.85	4719.48	5106.17	4762.94	4747.27	4844.23	4692.49	4796.41	5002.17

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42-

القسم 03-06-07.

تظهر البيانات أن هذا يتميز بمستوى إنتاج محلي قوي ومستقر نسبيا على مدار السنوات، حيث تراوح الإنتاج بين 4299.82 ألف طن و5020.26 ألف طن، ما يدل على قدرة إنتاجية جيدة تمكن من تلبية معظم احتياجات السوق المحلية، رغم بعض التراجع الطفيف في السنوات الأخيرة (خصوصًا بعد سنة 2019)،

أما الواردات فهي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالإنتاج، حيث تتراوح بين 62.15 ألف طن و152.94 ألف طن، ما يدل على أن السوق المحلي لا يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، ويعزز فكرة القرب من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال. ويلاحظ انخفاض تدريجي في حجم الواردات خلال السنوات الأخيرة، وهو مؤشر إيجابي نحو تعزيز الاعتماد على الإنتاج المحلي.

فيما يخص الصادرات فقد وجدت بشكل متقطع وضعيف نسبيا، حيث لم تتجاوز في أي سنة مستوى 4.55 ألف طن (كما حدث في 2019)، وهي في معظمها أقل من 1 ألف طن، مما يشير إلى أن التوجه نحو الأسواق الخارجية لا يزال محدودا، وربما يرتبط ذلك بتركيز الإنتاج على تلبية السوق المحلية أو ضعف في تنافسية المنتج خارجيا.

أما المتاح للاستهلاك فيعكس الاستقرار العام في الإنتاج، حيث ظل في مستويات مستقرة نسبيا بين 4400 ألف طن و5100 ألف طن، دون تقلبات حادة، وهو ما يدل على سوق داخلي متوازن يعتمد أساسا على الإنتاج المحلي، مع واردات مكملية وصادرات هامشية.

يمكن القول أن مادة البطاطس تتمتع بمستوى إنتاج محلي قوي ومستدام، وهو ما يجعلها أقل عرضة للتقلبات العالمية أو الأزمات التي تؤثر على سلاسل التوريد، كما أن الاعتماد على الواردات ضعيف ومتناقص، مما يعزز مفهوم الأمن الغذائي في هذا المجال. في المقابل ضعف الصادرات يمثل فرصة لم تستغل بعد، ويمكن التركيز عليها مستقبلا من خلال تحسين جودة المنتجات وتطوير سلاسل التوزيع والتسويق نحو الخارج.

7.3 البقوليات

الجدول 7. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من البقوليات في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الإنتاج	100.21	98.44	115.03	146.56	146.30	107.21	77.31	87	94	95.83
الواردات	234.16	233.77	191.55	210.56	238.42	237.52	199.35	228.24	192.12	185.89
الصادرات	0.38	0.06	0.01	0.30	0.06	0.01	00	00	00	00
المتاح للاستهلاك	333.99	332.15	306.58	356.82	384.66	344.73	276.66	315.24	286.12	281.72

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42-

43 القسم 03-06-07.

تشير البيانات إلى أن مادة البقوليات تعاني من ضعف الإنتاج المحلي مقابل اعتماد مرتفع على الواردات لتغطية الحاجيات الاستهلاكية، فالإنتاج الوطني لم يتجاوز في أي سنة حاجز 150 ألف طن، بل تراوح في الغالب بين 77 و146 ألف طن، وهو مستوى منخفض بالنظر إلى أهمية البقوليات كجزء أساسي من النظام الغذائي اليومي للمواطنين، كما أن هذا الإنتاج شهد تقلبات لافتة تعكس هشاشة منظومة الإنتاج، وغياب الاستقرار في العوامل المؤثرة عليه، مثل المناخ، وتوفر البذور، والدعم التقني للمزارعين.

في المقابل كانت الواردات مستقرة نسبيا ولكن مرتفعة، تراوحت بين 185 و238 ألف طن، مما يدل على اعتماد هيكلي على الأسواق الخارجية لتلبية الطلب المحلي. وتظهر هذه الأرقام عجزا واضحا في تلبية الحاجيات الاستهلاكية من خلال الإنتاج الداخلي. أما من حيث الصادرات فهي تكاد تكون منعدمة، باستثناء كميات رمزية لا تتجاوز عشرات الأطنان في بعض السنوات، ما يعكس أن كامل الإنتاج المحلي يوجه إلى الاستهلاك الداخلي وأن القطاع غير موجه حاليا للتصدير.

أما المتاح للاستهلاك فقد عرف ارتفاعا تدريجيا على مر السنوات، حيث انتقل من 281 ألف طن سنة 2013 إلى أكثر من 333 ألف طن سنة 2022، وهو ما يؤكد الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية ربما نتيجة النمو الديمغرافي، أو تغير العادات الغذائية، أو ارتفاع الوعي الغذائي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك اختلال هيكلي بين الإنتاج المحلي والطلب الاستهلاكي، حيث أن مستوى الإنتاج الوطني ظل منخفضا ومتذبذبا ولم يتمكن من تلبية الحاجيات المتزايدة للسوق، مما دفع إلى الاعتماد على الواردات لسد العجز. كما أن غياب الصادرات يعكس محدودية فائض الإنتاج، وارتباطه الكامل بالاستهلاك الداخلي، هذا الوضع يكشف عن ضعف في القدرات الإنتاجية الزراعية، ويطرح تحديات حقيقية على مستوى الأمن الغذائي، خاصة في ظل تقلبات الأسواق الدولية، ومن ثم فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للاستيراد يقتضي تبني سياسات فلاحية فعالة، تستند إلى دعم المنتجين وتوسيع المساحات المزروعة، وتحسين أساليب الإنتاج والتخزين، بهدف بناء منظومة إنتاج مستدامة قادرة على الاستجابة للطلب الوطني.

8.3 زيت الزيتون

الجدول 8. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من زيت الزيتون في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الإنتاج	95	70	126	110.76	96.63	82.50	63	0.04	00	00
الواردات	0.02	0.09	0.14	00	0.14	0.24	0.31	0.53	0.42	0.19
الصادرات	0.37	0.67	0.23	0.07	0.08	0.06	0.05	0.04	0.03	0.05
المتاح للاستهلاك	94.65	70.76	125.91	110.69	96.69	82.68	63.26	0.53	0.39	0.06

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42-

القسم 03-06-07.

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في الإنتاج المحلي عبر السنوات، حيث بدأ الإنتاج من الصفر تقريبا في الفترة من 2013 إلى 2015، ثم شهد قفزة نوعية بدءا من سنة 2016 (63 ألف طن) وصولا إلى ذروته في سنة 2020 (126 ألف طن)، ورغم بعض التراجع في 2021، إلا أن مستوى الإنتاج في 2022 (95 ألف طن) ما زال جيدا مقارنة بالسنوات الأولى، ما يدل على تحسن في القدرات الإنتاجية لهذا القطاع بمرور الوقت.

في المقابل نجد أن الواردات كانت محدودة جدا طوال فترة الدراسة، ما يعكس تزايد الاعتماد على الإنتاج المحلي، هذا التحول يشير إلى أن السوق أصبح قادرا على تحقيق شبه اكتفاء ذاتي، خاصة وأن الإنتاج يغطي الاستهلاك في السنوات الأخيرة. أما الصادرات فقد شهدت نموا ملحوظا، فبينما كانت في حدود 0.03 ألف طن إلى 0.06 ألف طن خلال الفترة 2013-2017، ارتفعت تدريجيا إلى أن بلغت 0.67 ألف طن في سنة 2021. ورغم تراجعها إلى 0.37 ألف طن في سنة 2022، إلا أن هذا التطور يدل على تنامي قدرة القطاع على التصدير، وهو مؤشر إيجابي على جودة المنتج المحلي أو وفرة الفائض.

أما المتاح للاستهلاك فقد تطور بنفس نسق الإنتاج تقريبا، حيث بدأ منخفضا (0.06 ألف طن في سنة 2013) وارتفع تدريجيا إلى 125.91 ألف طن في سنة 2020، ثم تراجع قليلا إلى 94.65 ألف طن في سنة 2022. هذا يعكس أن الاستهلاك المحلي يسير بمرونة مع الإنتاج، مع فائض يوجه إلى التصدير.

يمكن القول أن قطاع زيت الزيتون يشهد تحولا هيكليا إيجابيا، حيث انتقل من مرحلة الاعتماد شبه الكامل على الواردات في بدايات الفترة المدروسة، إلى مرحلة تحقيق إنتاج محلي متنام وقادر بشكل فعال على تلبية حاجيات السوق الداخلية. وقد تزامن هذا التحول مع بروز تدريجي للصادرات، مما يعكس نجاعة السياسات الإنتاجية والتحفيزات الموجهة لهذا القطاع الحيوي، ويعد هذا التطور مؤشرا واعدا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز التواجد في الأسواق الخارجية، لا سيما إذا ما استكملت هذه الديناميكية بإجراءات إضافية لتحسين البنية التحتية، وتطوير سلسلة القيمة، وتعزيز القدرات التسويقية، وهو ما من شأنه أن يرسخ مكانة زيت الزيتون كمنتج استراتيجي على المستويين المحلي.

9.3 التمور

الجدول 9. الإنتاج، الواردات، الصادرات، المتاح من الاستهلاك من التمور في الجزائر 2013-2022 (الوحدة ألف طن)

	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الإنتاج	1247.40	1188.80	1151.91	1136.03	10947	1058.56	1029.60	990.38	934.38	848.20
الواردات	0.42	0.67	0.45	00	2.23	00	0.01	0.01	0.01	00
الصادرات	0.42	161.10	69.32	120.42	91.72	46.72	30.71	28.48	25.64	14.71
المتاح للاستهلاك	1247.40	1028.37	1083.04	1015.61	10857.51	1011.84	998.9	961.91	908.75	833.49

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-36-37-38-39-40-41-42-

43 القسم 03-06-07.

تشير البيانات الخاصة بإنتاج التمور خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022 إلى تطور ملحوظ في هذا القطاع الاستراتيجي، حيث ارتفع الإنتاج من 848.20 ألف طن سنة 2013 إلى 1247.40 ألف طن سنة 2022، مما يعكس تحسنا تدريجيا في القدرات الإنتاجية ونجاح السياسات الزراعية الرامية إلى تطوير زراعة النخيل وتحسين مردودية التمور. ويسجل اعتماد شبه كلي على الإنتاج المحلي في تغطية الحاجيات الوطنية، إذ إن الواردات تكاد تكون منعدمة طيلة الفترة، وهو ما يدل بوضوح على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة الغذائية المهمة ذات القيمة الغذائية والاقتصادية العالية.

أما فيما يخص الصادرات فقد شهدت منحنى تصاعديا ملحوظا، حيث ارتفعت من 14.71 ألف طن سنة 2013 إلى 161.10 ألف طن سنة 2021، مما يعكس توسعا في أسواق التصدير وارتفاع جودة المنتج الوطني، قبل أن تسجل تراجعا حادا وغير متوقع سنة 2022 إلى 0.42 ألف طن فقط، وهو ما قد يشير إلى مشاكل ظرفية في التسويق، أو تحديات مرتبطة بالنقل، أو تغيرات في الطلب الخارجي.

من جهة أخرى، حافظ المتاح للاستهلاك على استقرار نسبي، ما يؤكد التوازن بين العرض والطلب الداخلي، ويبرز دور التمور في ضمان الأمن الغذائي من خلال توفير مادة أساسية للاستهلاك الواسع دون الاعتماد على السوق الخارجية. وبهذا، يتبين أن التمور يعد من المنتجات الزراعية القليلة التي استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في التصدير، ما يجعلها ركيزة واعدة للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية إذا ما تم تعزيز الدعم الموجه له، وتحسين سلاسل التسويق والتصدير.

4. خاتمة

سعى هذا البحث إلى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022، من خلال دراسة تطور الإنتاج الزراعي المحلي ومقارنته بحجم الواردات والصادرات والمتاح للاستهلاك، بهدف تقييم مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية الغذائية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تذبذب واضح في إنتاج المواد الغذائية الأساسية، مما يعكس عدم نجاعة البنية الزراعية الوطنية ووجود تحديات هيكلية تؤثر على أداء القطاع الفلاحي، كما بينت النتائج أن الاعتماد المتزايد على الواردات خاصة في المنتجات الأساسية كالقمح والشعير والأرز والذرة والبقوليات يدل على عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب الداخلي، وهو ما يجعل الأمن الغذائي عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والصدمات الخارجية، ورغم تسجيل تحسن نسبي في إنتاج بعض المواد مثل البطاطس والتمور وزيت الزيتون، إلا أن استمرار ضعف التصدير وارتفاع فاتورة الاستيراد يعكسان استمرار حالة التبعية الغذائية، ويبرز من خلال هذا الواقع أن الأمن الغذائي في الجزائر ليس مجرد قضية اقتصادية أو اجتماعية، بل هو رهان استراتيجي يرتبط بالاستقرار الوطني وأهداف التنمية المستدامة، مما يتطلب بلورة سياسات وطنية

متكاملة تعزز الإنتاج المحلي وتوفر بيئة داعمة للقطاع الزراعي، وبناءا على ما توصل إليه البحث، تبرز الحاجة إلى اعتماد إستراتيجية وطنية شاملة تقوم على دعم منظومة الإنتاج الزراعي، تحسين الأداء التجاري من خلال تشجيع التصدير المنظم، وتقليص الفجوة الغذائية لضمان تحقيق أمن غذائي مستدام .

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة اعتمدت في منهجها على تحليل المؤشرات الكمية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك، دون التوسع في الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بمنظومة الأمن الغذائي. كما لم يشمل التحليل مقارنة مع تجارب دول ذات أوضاع اقتصادية مماثلة، أو دراسة أثر العوامل الخارجية مثل التغيرات المناخية والأزمات على التوازن الغذائي الوطني. وتعد هذه الجوانب امتدادات بحثية ممكنة، يمكن أن تعزز مستقبلا من خلال مقاربات تجمع بين التحليل الاقتصادي الكلي والبعد القطاعي لأداء المنظومة الفلاحية والأمن الغذائي.

5. قائمة المصادر والمراجع

- أمال بوسمينة. (2022). دراسة قياسية لأثر تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الفجوة الغذائية في الجزائر باستخدام نموذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2004-2021. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*. 09 (01). الصفحات 749-770.
- أمال حفناوي. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء. *مجلة إضافات اقتصادية*. 07 (02). الصفحات 11-30.
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي. (2008). *الجريدة الرسمية*. الجزائر. (46).
- يكدي فاطمة. (2013). التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*. (13). الصفحات 181-206.
- خالد ضو. (2022). سبل تحقيق الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والدستور الجزائري. *مجلة البحوث الأسرية*. 02 (01). الصفحات 53-67.
- رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وأفاق. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*. (13). الصفحات 54-64.
- شوقي حفياني. (2023). *تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي دراسة مقارنة الجزائر والمغرب*. أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية. جامعة قسنطينة 03. الجزائر. 2022-2023. ص: 42.
- عبد الله عاشوري. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه. *مجلة القانون المجتمع والسلطة*. 13 (01). الصفحات 329-345.
- لامية لعلام، خير الدين بنون. (2023). دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*. 07 (01). الصفحات 204-226.
- مباركة جناد. (2023). إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد*. 14 (01). الصفحات 428-747.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

بن بتيش بلال. (2025). واقع الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية لمواد غذائية رئيسية خلال الفترة 2013-2022. *مجلة الاقتصاد الجديد*. المجلد 16 / العدد 02/2025.